جامعة الإسكندرية
كلية الحقوق

الدراسات العليا
قسم القانون الجنائي

الجوانب الإجرائية للحماية الجنائية لشبكة الإنترنت

Library D
PUA

رسالة دكتوراة

مقدمة من الباحث

سامح أحمد بلتاجي موسى

للحصول على درجة الدكتوراة في الحقوق

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : Legal
Serial No : 638
Classification : 343

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

فتوح عبد الله الشاذلي

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية

١٤٣١ هـ / ٢٠١٠م

CamScanner

خـــاتمة الدراســـة

أولًا موجز الدراسة :-

عرضنا فيما تقدم لموضوع الجوانب الإجرائية للحماية الجنائية لشبكة الإنترنت على النحو السالف ذكره شرحًا وتفصيلاً ، و في حدود هذا الإطار بدأت الدراسة في السعي لتحقيق أهدافها ، اعتمادًا على قائمة المراجع التي اعتمد عليها الباحث في سياق جهد بحثي قام به .

والله أسأل في نهاية هذا البحث العلمي أن أكون قد وفقت بهذا الجهد المتواضع أن أضع قدرًا معقولاً من المعلومات عن التنظيم القانوني الإجرائي لشبكة الإنترنت وبيان الجهد التشريعي و القضائي والفقهي للتصدي لجرائم الإنترنت ومكافحتها .

وقد تم في البداية التعريف بموضوع الدراسة وأهميتها وأبعادها المكانية والزمنية وإطارها النظري، وجرى استعراض أهم التشريعات المنظمة لجرائم الإنترنت ، كما تم إجراء مراجعة شاملة لمعظم الدراسات والأبحاث التي تمت عن جرائم الإنترنت ، خاصة ما تم منها في الدول العربية ، وبعض الدراسات الأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

فالإنترنت عالم واسع وبحر متلاطم الأمواج ، والذي يهمنا معرفته هو أن للإنترنت جرائم عدة تهدد أمن الأفراد واستقرار المجتمع ، الأمر الذي بات معه وجوب السعي بكل حزم نحو التصدي لمرتكبي هذه الجرائم ، ومكافحتها والعمل على الوقاية منها درءًا لأضرارها الجسيمة .

ونشير إلى أن مستخدمي الانترنت العرب يساوي (١,٥%) من مستخدمي العالم تقريبًا بينما يمثل سكان الوطن العربي (٥%) من إجمالا سكان العالم . و مصر و المملكة العربية السعودية يمثلان تقريبًا (٥٠%) من إجمالي عدد المستخدمين العرب ، ثم تليهما الأمارات الإمارات العربية المتحدة . في حين يمثل المحتوى العربي نسبة (١ %)من المحتوى العالمي فقط[١].

ونذكر أن للإنترنت إيجابيات وسلبيات ، ولكن ضعاف القلوب هم الذين يستخدمون الإنترنت استخداما سيئًا . وبالاستخدام السيئ للإنترنت صارت لها جرائم عديدة . ولانتشار الإنترنت في شتى أنحاء العالم العربي والإسلامي برزت أهمية الدراسة التي أجريت بشأن مكافحة هذه الجرائم والوقاية منها .

والباحث إذ يلفت نظر الأجهزة الأمنية والعدلية إلى سلوكيات وأفعال جنائية ترتكب بواسطة الحاسوب وعبر شبكة الإنترنت ، كذلك يلفت نظر المعنيين والمسئولين عن الأجهزة والتنظيمات التربوية والإعلامية وخطباء المساجد للمساهمة في مكافحة هذه الجرائم فهي مخالفة للتشريع الإسلامي وللأنظمة القانونية ، ومن أهمها الجرائم الجنسية التي تهدد أخلاق شباب هذه الأمة ، جرائم الاختراقات للمواقع المحظورة ، وتدمير مواقع أخرى ، والاستيلاء على البريد الإلكتروني للآخرين ، وإرسال الفيروسات إلى مواقع وما شابه ذلك فهي تعد أعمالاً غير قانونية مخالفة شرعًا وقانونًا ، وأيضًا فقد ازدادت أساليب إساءة استخدام شبكة الإنترنت بسبب عدم وجود أو ضعف الضوابط والأنظمة .

وتعد تقنية الإنترنت وخدماتها أحد الأقطاب الأساسية في جريمة الإنترنت ، وقد دفعت هذه التقنية إلى ظهور قطب افتراضي له وجود فعلي على أرض الواقع في عالم الجريمة ، وهو مجرم الإنترنت . و بقدر قدرته على استثمار إمكانات الإنترنت ، وتفاعله مع ملابسات عالم الفضاء

---

(١) مهندس: على أنيس ، مدير عام التفاعل المجتمعي، الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ، ٢٠٠٦م.
Email : aanis@tra.gov.eg

الإلكتروني ، وقدرته على الاستفادة من الجوانب الإيجابية التي يُمكن تحقيقها من دخول هذا العالم ، إلا أن مجرم الإنترنت لا يظل في مأمن عن طائلة العقاب ، خاصة مع وجود أفراد أمن فنين متخصصين ومدربين ومؤهلين للكشف عن تلك الجرائم ، إضافة إلى وجود تعاون دولي فعال في مجال مكافحة الجريمة وملاحقة المجرمين .

وقد تناولت الدراسة شرحًا للإجراءات المتبعة بشأن التحقيق في جرائم الإنترنت ، وكذلك كيفية محاكمة المجرمين فيها ، وقواعد الاختصاص القضائي بتلك الجرائم ، وطرق الحصول على الأدلة الجنائية، وكيفية الحفاظ على هذا الدليل ضد أي عبث أو تغيير أو إتلاف .

وتناولنا كذلك أساليب وطرق مواجهة ومكافحة جرائم الإنترنت ، ونشير إلى أن أهم أساليب المكافحة لهذه الجرائم هو سن التشريعات المناسبة والملائمة لطبيعة وخصائص هذه الفئة من الجرائم ، مع الاعتماد على الأساليب العلمية الفنية الحديثة في الكشف المبكر عن الجريمة الواقعة في إطار بيئة شبكة الإنترنت.

وعلى مستوى الدول العربية فهناك عدد محدود منها قام بسن قوانينًا خاصة بجرائم الحاسوب والإنترنت، ففي مصر مثلًا لا يوجد نظامًا قانونيًا خاصًا بجرائم الإنترنت، إلا أن القانون المصري يجتهد بتطبيق قواعد القانون الجنائي التقليدي على جرائم الإنترنت ، والتي تفرض نوعًا من الحماية الجنائية ضد الأفعال الشبيهة بالأفعال المكونة لأركان جريمة الإنترنت.

وكذا الحال بالنسبة لمملكة البحرين فلا توجد قوانين خاصة بجرائم الإنترنت، وإن وجد نص قريب من الفعل المرتكب فان العقوبة المنصوص عليها لا تتلاءم وحجم الأضرار المترتبة على جريمة الإنترنت.

وفى المملكة العربية السعودية ، فقد صدر نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ليتصدي من خلاله المشرع السعودي للجرائم الواقعة في نطاق شبكة الإنترنت وتقرير عقوبات خاصة بكل جريمة منها.

كما أعلنت السلطات السعودية المختصة أنها ستفرض عقوبات بالحبس لمدة عام واحد وغرامات لا تزيد عن (٥٠٠) ألف ريال فيما يعادل (١٣٣) ألف دولار لجرائم القرصنة المرتبطة بالانترنت وإساءة استخدام كاميرات الهواتف المحمولة مثل التقاط صور دون تصريح.